

اقتصاد

٢١٠ خفائر ومساعدى مراقبين
إلى «نصيب»... وضبط أدوية
بيطرية سعودية مهربة

| عبد الهادي شباط

أصدرت الضابطة الجرمية جدول تنقلات جديدة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) خاصاً بجمارك نصيب، يشتمل على نقل نحو ٢١٠ عناصر للعمل في نصيب منهم ١٦٠ خفيراً ونحو ٥٠ مساعد مراقب عدة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّن مسؤول في جمارك أن دعم جمارك مركز نصيب بهذا العدد من العناصر يسهم بتحقيق الاستقرار فيه، والقدرة على توزيع مهام العمل بشكل مريح، وأنه يتم العمل حالياً على زيادة تأهيل مقرات العمل الجرمي في نصيب وتأمين مستلزماته، وخاصة التي تدعم أتمتة العمل وتحسين جودة الخدمة وأن هناك تعاوناً مع العديد من الجهات في هذا الاتجاه وخاصة محافظة درعا التي تدعم معظم المشروعات التي تحتاج إليها متطلبات العمل في المعبر.

وفي سياق متصل بالعمل في المنفذ، بيّن المسؤول أنه تم ضبط شحنة أدوية بيطرية كانت تتجه إلى دمشق نصيب، وبعد الكشف عنها والتحقق من البيانات المرافقة لها تبين أن مصدرها السعودية وأنه تمت مصادرة الحمولة وتنظيم قضية تهريب بحق صاحب البضاعة، وتغريمه واتخاذ الإجراءات المعمول بها، وخاصة أن الجمارك تتشدد في مثل هذه القضايا بسبب أثرها المباشر في الثروة الحيوانية ومدى الضرر الذي يمكن أن تلحقه.

وعن حجم قضايا التهريب التي تم ضبطها في معبر نصيب منذ افتتاحه أوضح أنه تم تنظيم ٢٢ قضية تهريب منذ منتصف الشهر الماضي مع بداية عمل المنفذ، وأن معظم هذه القضايا هي تهريب للحوم وزيت الزيتون والدخان وأن معظم حالات التهريب تكون من الداخل السوري نحو الأراضي الأردنية، حيث يستغل الكثير من المهربين حالة الفارق السعري وانخفاض قيمة بعض المنتجات في الأسواق المحلية والعمل على تهريبها للأردن لتحقق هامش سريع من الربح على حساب المواطن والخزينة العامة للدولة وفي هذا الاتجاه يتم استغلال موسم عصر الزيتون في المنطقة الجنوبية وتهريب هذه المادة في حال سمحت الظروف بذلك وأنه تتم متابعة هذه القضايا حيث سيطرت عدة قضايا وخاصة في زيت الزيتون حيث بلغت قيمة إحدى هذه القضايا نحو ٧٥٠ ألف ليرة.

وأوضح المسؤول أن الأولوية في عمل الجمارك في منفذ نصيب اليوم هو تسهيل إجراءات التصدير، وتسريعها قدر المستطاع دعماً لنشاطات التصدير، مؤكداً أن كل الإجراءات الخاصة بالكشف والتفتيش الشاحنات التي تنقل حمولة للتصدير مع التدقيق في الأوراق والمستندات المرافقة للحمولة لا تستغرق أكثر من ٣٠ دقيقة في حددها الأقصى وهو ما سيجب بسهولة الحركة في المعبر وانسيابيتها، حيث تسجل حركة الشاحنات السورية بتجاه الأردن نحو ٥٠ شاحنة كموتسو يومياً.

باحثون ورجال أعمال؛
لا مسوغ اقتصادياً لجنون الدولار... وتوقعات
بانخفاضه في وقت قريب.. والمضاربون إلى خسارة

| المحرر الاقتصادي

لا يوجد أي سبب اقتصادي يسوّغ ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية مؤخراً «جنون الدولار» في تعاملات السوق السوداء، بل على العكس من ذلك تماماً، فإن افتتاح منفذ نصيب الحدودي، وما رافقه من زيادة الطلب على الليرة، والتحسن في المناخ الاقتصادي والسياسي والأمني، والانفراجات، على مختلف الصعد، والحديث عن تسريح وعن افتتاح مزيد من المعابر، كلها عوامل تدعم الليرة، وترفع من قوتها في سوق الصرف، لذا ما من سبب رئيس سوى الدرغ في السوق الذي قاده المضاربون عبر الإشاعات والتصريحات غير العلمية عبر فيسبوك، لتحقيق أرباح، ولأسباب أخرى ذات بعد سياسي.

هذا ما أكدّه الخبير في الشؤون النقدية وأسواق المال سامر كسبار خلال حديثه لـ«الوطن»، مبيّناً أن انخفاض سعر الصرف نحو ١٠ بالمئة خلال الفترة الماضية، حيث ارتفع سعر صرف الدولار من ٤٥٠ ليرة إلى نحو ٤٩٥ وسطياً يوم أمس، وإنما هو ناتج رئيس عن عمليات تحفيز الطلب في السوق، بجميع أشكاله، التجاري، بطبيعية الحال، لتحويل المستوردات، وما يسمى الطلب «البيوتوي» بلفظ السوق، وذلك بمعنى تحول المواطنين إلى انخار الدولار مجدداً، خوفاً من خسارة مخزوناتهم بالليرة السورية، وبالتالي أصبح هناك ضغط من ناحية الطلب في السوق، بمستوى أعلى من الإيرادات الذاتية بالطرق الرسمية للدولار من خلال مبيع الدولار والحوالات نظراً لارتفاع الهامش بين السعر الرسمي والسعر في السوق السوداء بنحو ٣٠ ليرة.

كسبار أكد وجود أرضية تساعد عمل المضاربين في السوق، تتعلق بالقطاع المصرفي، إذ إن أغلب المصارف لا تقبل الدوائع بالشكل المطلوب، وخاصة خلال الفترة الأخيرة، بانتظار التوسع بمنح القروض والتسهيلات، وبالتالي فإن الكثير من المخدرات هي سيولة بيد المواطنين، وبالليرة السورية، وبالتالي يسهل جذبها إلى سوق الصرف السوداء بمجرد تحريك السوق برفع الدولار، وإشاعة الذعر بخسارة قيمتها، وهذا يزيد الطلب «البيوتوي» على الدولار الذي ارتفع بشكل ملحوظ هذا الشهر، أضف إلى ذلك عدم تمويل جميع المستوردات عبر المصارف الخاصة، فاليوم قلة يمولون المستوردات وعلى نظام الكوتا، بمعنى أن يتم تمويل جزء من البوليصة وليس بالكامل، وهذا يعزز الطلب التجاري على الدولار في السوق السوداء، وهناك بعض المصارف توقفت كلياً عن تمويل المستوردات.

برأي كسبار، كل تلك العوامل تسهل عمل المضاربين في السوق السوداء، لكنها ليست شيئاً مباشراً لحدوث المضاربات، التي تظهر عند تحرك السوق خاضعاً لمعطيات الأساسية المتعلقة بالوضع الاقتصادي والسياسي والأمني، مؤكداً أن الآلية بسيطة جداً، فعندما يزداد



فرق سعر الدولار بين السوق الرسمية والسوداء بأكثر من عشر ليرات لمصلحة السوداء، يقل العرض في السوق الرسمية (المصارف وشركات الصرافة المرخصة)، ويزداد في السوق السوداء، لكن بالتوازي معه، يزداد الطلب بشكل أكبر في السوداء لقصور المصادر الرسمية على التمويل، فيزداد الطلب على العرض في السوداء، ويبدأ السعر بالارتفاع، وهنا، تبدأ الإشاعات بالانتشار عبر صفحات الفيسبوك لتحفز الطلب لدى المواطنين، حيث سحقت الصرف القناة الوحيدة اليوم للدخار، وبالتالي يزداد السعر بشكل دراماتيكي، وهذا ما هو حاصل حالياً في السوق اليوم، فالجميع أصبح مهتماً بالدولار، والكل من داخل البلد وخارجه يسألون عن سعر الصرف.

ولكن، عند نقطة معينة، يبدأ السعر بالتراجع عند بدء عمليات جني الأرباح، فالمضاربون، وهم جزء مهم من العملية، غايتهم الريسة الربح، وهذا يتحقق عند البيع بعد شراء الدولار بهامش ربح مقبول في ظل المخفترات، لذا وبمجرد انخفاض الدولار ١٠ ليرات (إلى مستوى قرب ٤٨٠ ليرة) فإن حالة ذعر معاكسة تبدأ بالظهور في السوق، حيث يزداد البيع لتقليص الخسائر، والعودة للحفاظ بالليرة، وبالتالي فإن عودة السعر إلى مستوى التوازن بين ٤٥٠ و٤٦٠ ليرة أمر مؤكد، وقد يحدث بسرعة في حال تدخل المصرف المركزي بأساليب مدروسة، وهو قادر عليها، من دون جلسات تدخل، إذ بإمكانه إجراء صدمة في السعر بتفقيضه من سوق ٤٨٠ ليرة ليرة بالاتفاق مع بعض الشركات التي تتعاون معه، وهذا وحده كفيل بإعادة التوازن إلى السوق.

ولدى سؤاله عن ازدياد الطلب التجاري لتغطية مراكزهم

أكثرها في ريف دمشق وأقلها في السويداء

٧١ إجازة وموافقة استيراد
يحصل عليها التجار كل يوم

| صالح حميدي

صرّح مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد نائراً فياض لـ«الوطن»، أنه تمت الموافقة على ٦٤٠٨ من طلبات الاستيراد للقطاع الخاص خلال الربع الثالث من العام الجاري (٢٠١٨)، منها ٥٥٩٩ إجازة استيراد و٨٠٩ موافقات استيراد وفق منطقة التجارة العربية الكبرى.

بناءً على ذلك نجد أن الوزارة توافق يومياً على أكثر من ٧١ طلب استيراد للقطاع الخاص، موزعاً بين ٦٢ إجازة، وأقل من ٩ موافقات. وبين فياض أن إجازات وموافقات الاستيراد عادة لا يتم تنفيذها بشكل كامل من قبل أصحابها، لافتاً إلى أن الإجازات والموافقات خلال الربع الثالث شملت مختلف مديريات الاقتصاد في المحافظات، وكانت الحصص الأكبر منها في ريف دمشق بنسبة ٢٩ بالمئة من الإجمالي، حيث تم منح ١٨٤٦ إجازة وموافقة استيراد، تليها ١٣٥٤ إجازة وموافقة في دمشق، ثم ٨٤٥ في اللاذقية و٩٢١ في حلب و٢١٣ في طرطوس و٢٢٣ في حمص و٥٨ في درعا و٢١ في الحسكة وأخيراً ١٢ في السويداء.

وتوزعت كذلك بحسب مدير التجارة الخارجية على فروع هيئة الاستثمار فيها ٣٢٥ إجازة وموافقة استيراد في استثمار دمشق و٢٢ في استثمار طرطوس و٢٦ في استثمار حماة و٢١ في استثمار اللاذقية و٢٦ في استثمار درعا و١١٩ في حمص.

وأوضح فياض أن الموافقات والإجازات الممنوحة توزعت في المرتبة الأولى من حيث دولة المنشأ على الصين ثم مصر وبعدها روسيا ومن ثم أوكرانيا وتالياً الهند والإمارات العربية المتحدة وإسبانيا. ولفت مدير التجارة الخارجية إلى أن هذه الموافقات والإجازات شملت مجموعة من المواد تركزت على المواد الأولية للصناعة كم المواد الغذائية الأساسية مثل السكر والشاي والأرز وبعدها مواد قطع التبديل ومستلزمات الإنتاج والمواد العلفية والمواد الأساسية غير الغذائية والأدوية ومستلزماتها.

هذا وتستمر وزارة الاقتصاد بمنح موافقات وإجازات الاستيراد لمادة الحبيبات البلاستيكية من مختلف الأنواع وفق سياسات الترشيد المتبعة حالياً على اعتبار أن إنتاج المصانع المحلية من مادة الحبيبات البلاستيكية لا يغطي احتياجات السوق المحلية، وتأمين الاحتياجات من بعض المواد الأولية والسلع الأساسية في مواجهة الاحتكار في الأسواق المحلية، وتم تكليف المؤسسة العامة للتجارة الخارجية باستيراد مادة الحبيبات البلاستيكية مستخدماً الطلبات المقدمة إليها من القطاعين العام والخاص.

قراءة أكاديمية للموازنة: هل راتب الموظف أجر أم معونة اجتماعية؟

عربش: المواد المدعومة يستهلكها الأغنياء الذين لا يستحقون الدعم

كنعان: الحكومة بإمكانياتها المتواضعة لم تستطع أن تقدم الدعم بمعناه الحقيقي

بعض المفروشات فأنت لا تقدم له الحد الذي يكفيه وإنما كمساعدة، ولذلك تظهر هذه المساعدة للدارسين والمقيمين أنها قليلة جداً، ومن المفروض إعادة النظر إليها وزيادتها لأن أسعار الحاجات والسلع ارتفعت ومن ثم فإن الحكومة يجب أن تكون أعلى من هذا المستوى.

وبين كنعان أنه يفضل الإعانة المادية على الإعانة الغذائية وتقديم المفروشات، لأن هذه المساعدات العينية يحصل فيها تلاعب أما المساعدات الاجتماعية على مستوى سورية في عملية إعادة الإعمار.

واعتمد كنعان أن الدعم في الفترة الحالية مقبول وليس شيئاً، وتحاول الحكومة جادة أن تحسن ظروف هذا الدعم وتزيد المبالغ المخصصة له، لكنها محكومة بالإمكانيات المتوافرة لديها والظروف العسكرية القائمة، إضافة إلى عدم إمكانية دخولها للمناطق، لكن الآن أصبحت جميع المناطق تقريباً مفتوحة للحكومة وأصبحت نسبة كبيرة من الأراضي تحت سيطرة الدولة، ومن ثم يجب أن تبدأ خطط لدراسة الفقراء المواطنين عن العمل، وأن تنطلق بخطة دعم للمستقلين تكون أفضل من الخطة الحالية، ومن كل مفتش وموظف رقابية.

وبين أن الحكومة حالياً تحاول تأمين الضروريات، ومن ثم تعتقد أنها قادرة على تأمين هذه الاحتياجات وتغطيتها من خلال الميزانية، ومن ثم لم تخصص مبالغ دعم كبيرة لمناطق إعادة الإعمار لأن خطة الإعمار يجب أن توضع على مستوى سورية، فيتم تحديد احتياج كل محافظة من المحافظات وتقرر من الدولة لتصبح قانوناً، فخطّة الدعم لا يجوز أن تكون مرسومة من بلدية أو محافظة، بل يجب أن يتم حصر الأضرار لكل محافظة من المحافظات ثم توافق عليها الحكومة لبيد لقانون يعدد احتياجات كل منطقة لتبدأ العمل بعدها بالتنفيذ، لكن حتى الآن لم يجر العمل بهذا الإطار لأن العملية السياسية والعسكرية في أواخرها، ومشروعات الإعمار لأن الإعمار يحتاج إلى خطة وقوانين.

أعطيت الفقير سلة غذائية أو قدمت له العام للموظفين، ومن خلالهما يتبين إذا كان الشخص موظفاً ومالكاً لعقار أو لا، وبذلك يمكن تحديد من سيدخل بالمعونة الاجتماعية.

وشدد كنعان على أنه يجب إحداث هيئة على مستوى سورية وهي هيئة المساعدة الاجتماعية ويتم تأسيس فروع لها في المحافظات، وكل فرع في كل محافظة يكون قادراً على إحصاء الفقراء وتحديد من يستحقون المساعدة، وتتم تسهم في حل هذه المشكلة، لذلك أقترح تأسيس هذه الهيئة العليا للمساعدة الاجتماعية على مستوى سورية في عملية إعادة الإعمار.

واعتمد كنعان أن الدعم في الفترة الحالية مقبول وليس شيئاً، وتحاول الحكومة جادة أن تحسن ظروف هذا الدعم وتزيد المبالغ المخصصة له، لكنها محكومة بالإمكانيات المتوافرة لديها والظروف العسكرية القائمة، إضافة إلى عدم إمكانية دخولها للمناطق، لكن الآن أصبحت جميع المناطق تقريباً مفتوحة للحكومة وأصبحت نسبة كبيرة من الأراضي تحت سيطرة الدولة، ومن ثم يجب أن تبدأ خطط لدراسة الفقراء المواطنين عن العمل، وأن تنطلق بخطة دعم للمستقلين تكون أفضل من الخطة الحالية، ومن كل مفتش وموظف رقابية.

وبين أن الحكومة حالياً تحاول تأمين الضروريات، ومن ثم تعتقد أنها قادرة على تأمين هذه الاحتياجات وتغطيتها من خلال الميزانية، ومن ثم لم تخصص مبالغ دعم كبيرة لمناطق إعادة الإعمار لأن خطة الإعمار يجب أن توضع على مستوى سورية، فيتم تحديد احتياج كل محافظة من المحافظات وتقرر من الدولة لتصبح قانوناً، فخطّة الدعم لا يجوز أن تكون مرسومة من بلدية أو محافظة، بل يجب أن يتم حصر الأضرار لكل محافظة من المحافظات ثم توافق عليها الحكومة لبيد لقانون يعدد احتياجات كل منطقة لتبدأ العمل بعدها بالتنفيذ، لكن حتى الآن لم يجر العمل بهذا الإطار لأن العملية السياسية والعسكرية في أواخرها، ومشروعات الإعمار لأن الإعمار يحتاج إلى خطة وقوانين.



إلى الأمام، لذا المطلوب الآن هو أن توسع الدولة الإعانات والاستثمارات الزراعية والصناعية لتشجع القطاع الخاص على المبادرة وتأسيس ورشات ومصانع تشغل اليد العاملة وتزيد الإنتاج.

وأكد كنعان أن المعونة الاجتماعية اليوم يجب أن تكون كبيرة، لكن الحكومة تأخذ مقياس الراتب، أي إن القائم على رأس عمله بكفاءة شهادة من الدرجة الثانية (بكالوريا) يتقاضى راتباً يبلغ ١٨ ألف ليرة؛ فكم ستقدم كل دول العالم منوط بمؤسسة الرقم الوطني التي تجرد كل المواطنين وتحدد لكل شخص ماذا يعمل، فإذا أصبحت هناك قاعدة بيانات لكل مواطني الدولة؛ سيكون من السهل على وزارة الشؤون الاجتماعية أن تدخل إلى موقع المؤسسة وتأخذ رقماً جاهزاً لمن ليس لديهم عمل، وتحدد الأماكن التي يوجدون فيها، والمبالغ التي تجدها مناسبة حسب الإمكانيات.

ورأى أن هذه الاطلاقة حتى الآن غير متوفرة، فليس لدينا مؤسسة رقم وطني، وليس لدى الحكومة حصر للمواطنين لجهة من يعمل ومن لا يعمل، ومن يملك ومن لا يملك، لكنها عملية بسيطة جداً لأن السجل العقاري

إيجابية على المواطن من زيادة الدعم في الميزانية المقدرة لعام ٢٠١٩.

الدعم حقق الأمول

رأى الدكتور على كنعان (أستاذ جامعي ومدير سابق للصرف الصناعي) في حديث لـ«الوطن» أن الدعم بإطاره النظري يقتصر على تقديم مساعدة اجتماعية أو اقتصادية لمن يستحق، بهدف زيادة استهلاكه إذا كان مواطناً أو زيادة إنتاجه إذا كان تاجراً أو صناعياً، ومن ثم فإن الدعم موجود في دولة في العالم ليس لها بنود في ميزانياتها لدعم الفقراء والعاطلين عن العمل أو التجار والصناعيين، فالدعم حالة طبيعية موجودة في كل دول العالم، لكن إذا تفرقت إلى الدعم الذي خصصته الحكومة في سورية للمواطنين فإن ذلك حق الأمول منه والأهداف المطلوبة نسبياً، لكن الحكومة السورية لا تستطيع مع إمكانياتها المتواضعة أن تقدم الدعم بمعناه الحقيقي، وإنما تقدم دعماً مقبولاً باستناداً إلى إمكانياتها المادية ومستوى الضرائب واستناداً إلى الميزانية، كما أنها لا تستطيع أن تقدم دعماً للفقراء والاحتجاجين إلى حد

لتغطية بعض عمليات الهدر التي تحصل، موجهاً تساؤله للحكومة:

هل راتب الموظف في سورية هو راتب حقيقي أم إنه معونة اجتماعية؟

مشدداً على أن الحكومة لو أرادت أن تنتهج نهجاً اقتصادياً صرفاً فعليها أن تقوم كل شيء بقيمته الاقتصادية.

وعن الدور المنوط بصندوق المعونة الاجتماعية أكد عريش أن هذا الصندوق أحدث في مرحلته من المراحل أتى خلالها بعض أعضاء الحكومة آنذاك بتجارب وأفكار جديدة وكان عبارة عن «بروزطة» لفرق حكومي استمر حتى بداية الأزمة، وحاول هذا الفريق (سابقاً في حديث لـ«الوطن» أن موضوع الموازنات شائك، لأن إعداد الموازنة بالنسبة للحكومة يعتبر عبئاً ترعب في أن تتخلص منه بسرعة، ليأتي اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط بعد أن تكون جميع الاتفاقيات بين الجهات العامة والجهة المنوط بها إعداد الموازنة قد تمت، ومن ثم يتم الاتفاق على أرقام

يكشف من خلالها بأن الموازنة كانت في واد والوقايه بواب عيباً ترعب في الموازنة في كل عام تتضمن كتلة تسمى كتلة الدعم الاجتماعي وهي كتلة يمكن وصفها بالهوميية، مشيراً إلى أن الدعم في سورية لم يحقق أي غايات من الغايات التي أوجدت من أجلها ألا وهي دعم المستعثرين للدعم.

وأشار عريش إلى أن الجزء الأكبر من الدعم يتجه باتجاه من لا يستحق الدعم، لأن بعضاً من هذه المواد المدعومة يستهلكها الأغنياء الذين لا يستحقون الدعم؛ بعشرات أضعاف ما يستهلكه الفقراء، موضحاً أن الدعم

لا يبرهنه الحكومة تدعى أنها ترصد أرقاماً للدعم بجميع أشكاله من دعم الخبز والدعم الزراعي ودعم صندوق المعونة الاجتماعية الذي يرصد له سنوياً ١٠ مليارات لا ينفق منه ولا قرش.

وشدد عريش على أنه ليس لدى الحكومة أي أسس علمية واضحة؛ ليس فقط في تحديد مقدار الدعم لكل قطاع، وإنما في كل بنود الموازنة.

رداء قانوني لتغطية الهدر

رأى عريش أن الدعم يمثل رداء قانونياً